

معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات
العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الإدارية- دراسة حالة عينة من
المؤسسات -

The reality of obstacles to employing the principles of social responsibility in Algerian public institutions from the point of view of the administrative leadership- A case study of a sample of institutions-

مليانى محمد أمين¹ اعرابة رابح²

¹طالب دكتوراه، مخبر الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، المركز الجامعي مرسلى عبد

الهبتيازة، الجزائر، meliani.mohammedamin02@gmail.com.

²أستاذ التعليم العالي، مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي. المركز الجامعي مرسلى عبد الله بتيازة،

الجزائر، dr.rabharaba@gmail.com.

تاريخ الاستلام: 2022-07-01 تاريخ القبول: 2023-01-04 تاريخ النشر: 2023-02-06

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الإدارية؛ ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع الاستبانة على عينة عشوائية مكونة من (150) قائدا إداريا في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، كشفت نتائج الدراسة أن هناك العديد من المعوقات سواء أكانت بشرية أم تقنية تقلل من فاعلية مبادئ المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر القيادة الإدارية. وأكدت الدراسة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع مستوى تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية (المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي) في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، والواقع معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الإدارية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي أو الخبرة.

كلمات مفتاحية: مسؤولية اجتماعية، مسؤولية اقتصادية، مسؤولية قانونية، معوقات المسؤولية الاجتماعية، قيادة إدارية

تصنيف JEL: M12، M14، L32

Abstract:

The study aimed to reveal the reality of obstacles to employing the principles of social responsibility in Algerian public institutions from the point of view of the administrative leadership; To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive analytical method by distributing the questionnaire to a random sample of (150) administrative leaders in Algerian public institutions.

The results of the study revealed that there are many obstacles, whether human or technical, that reduces the effectiveness of the principles of social responsibility from the point of view of the administrative leadership. The study confirmed that there are no statistically significant differences between the average estimates of the study sample members of the reality of the level of

adoption of the principles of social responsibility (accountability, transparency, ethical behavior) in the Algerian public institutions , and also the reality of obstacles to employing the principles of social responsibility in Algerian public institutions from the point of view of the administrative leadership according to the variable of educational qualification or experience.

Keywords: Social responsibility, economic responsibility, legal responsibility, social responsibility obstacles, administrative leadership

Jel Classification Codes : M12, M14, L32

1. المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة العديد من الأزمات والكوارث الاقتصادية والبيئية التي أثرت على منظمات الأعمال وساهمت في تراجع مستوى أداءها، الأمر الذي يؤكد على أن وجود حرية مطلقة في اقتصاد السوق يسهم في توليد آثار سلبية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والأخلاقية، وهذا يستلزم استحداث مفاهيم جديدة يُمكن أن تحد من مستوى المخاطر التي تواجه المنظمات بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية الذي يُعتبر من المفاهيم التي تضمن تحقيق التوازن بين المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المنظمات، كما أن تطبيقها الفعال يسهم في مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها المنظمات، بالتالي توجيه المنظمات لتحقيق أهدافها بفاعلية.

إنّ تبني مفاهيم معاصرة مثل مفهوم المسؤولية الاجتماعية أصبح أمراً ضرورياً لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي للمؤسسات وضمان نجاحها وبقائها في البيئة التنافسية ومحافظةها على مكانتها التنافسية، فهذه المسؤولية لا تقتصر على جانب اجتماعي فحسب؛ وإنما تشمل كل من الجانب الأخلاقي والبيئي والاقتصادي والقانوني كذلك (وهيئة و بكار، 2013، صفحة 7) وفي الوقت الحالي، أصبح نجاح المنظمات لا يُقاس فقط بمستوى أدائها الاقتصادي وإنما كذلك بمستوى ما تُحققه من أهداف على المستوى الاجتماعي والبيئي والأخلاقي كذلك، الأمر الذي يتطلب تطوير أنظمة واستراتيجيات عمل يُمكن من خلالها قياس مستوى تطبيق مبادئ وعمليات المسؤولية الاجتماعية، خاصة نتيجةً لمواجهة منظمات الأعمال مجموعة من المعوقات التي أثرت على مستوياتها وساهمت في إحداث قصور في أنظمة المساءلة والشفافية التي من المفترض الالتزام بها في بيئة العمل (فروم، 2018، صفحة 173)، وهذا ما أشارت إليه دراسة (بن حمادة و بوركايب، 2022، صفحة 11) حيث بينت غياب وجود قوانين تُلزم المؤسسات الجزائرية في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والالتزام بالجانب الأخلاقي والشفافية في مختلف عملياتها، حيث يُعزى ذلك إلى مجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية الناتجة عن البيئة والظروف

المؤلف المرسل: ملياني محمد أمين، الإيميل: meliani.mohammedamin02@gmail.com

الخارجية المحيطة والتي يُمكن العمل على تذليلها في حال اتُخذت الإجراءات المناسبة لذلك. بناءً على ما سبق؛ لقد أصبح من الضروري فرض تطبيق مبادئ وعمليات المسؤولية الاجتماعية في مختلف المؤسسات الاقتصادية لتمكين المنظمات من مواجهة أية مخاطر أو أزمات قد تواجهها، إلا أن عملية التطبيق قد تواجه مجموعة من المعوقات التي تحد من

إمكانية تفعيلها وتطبيقها، والبحث الحالي يسعى إلى الكشف عن هذه المعوقات بهدف تقديم المقترحات التي يُمكن أن تحد من طبيعتها في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية.

1.1 مشكلة البحث وتساؤلاته

على الرغم من الأهمية العائدة من تطبيق وتبني مفهوم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية في مختلف المؤسسات العالمية؛ إلا أنَّ المؤسسات الاقتصادية والعربية على وجه التحديد؛ لا يزال مستوى تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية قاصراً وبعيداً عن الواقع الملموس في الدول المتقدمة حيث يُعزى ذلك بدرجة أساسية إلى ضعف الفكر المؤسسي المرتبط بهذا النوع من الأنشطة وعدم وجود جهة متخصصة تُشرف على تطبيق مبادئ ومفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية ككل (القرني، 2014، صفحة 454)

أما في الشأن الجزائري؛ فقد أشار (جباري و العماروي ، 2019، صفحة 97) إلى أنَّ فكرة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تلقَ بعد مستوى الرواج المطلوب نظراً لكون هذه المؤسسات ما تزال تتبع الطرق التقليدية، بالإضافة إلى وجود مجموعة من المعوقات البيئية والتنظيمية والإدارية التي تُعرقل إمكانية تطبيقها بفاعلية على عكس المؤسسات الاقتصادية العالمية التي حققت تطوراً ملحوظاً في مستوى تبني وتطبيق مبادئ وعمليات المسؤولية الاجتماعية. وقد كشفت نفس الدراسة أنَّ المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تواجه قصوراً في مستوى تبني البرامج التي تُعزز من تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها ومبادئها، حيث يُمكن أن يُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم ملائمة البيئة التنظيمية لتوظيف مبادئ وعمليات المسؤولية الاجتماعية.

بالتالي ونظراً لأهمية توظيف المسؤولية الاجتماعية في بيئة العمل، واستجابة للمخاطر والتحديات التي قد تنجم عن إهمال مستوى تطبيقها، تتمثل مشكلة البحث الحالية في الكشف عن معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الإدارية،

حيث يُمكن تلخيص مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1.1.1 ما مستوى تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية (المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي) في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الإدارية؟

2.1.1 ما معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الإدارية؟

3.1.1 ما المقترحات التي يُمكن تقديمها بهدف التغلب على المعوقات التي تواجه تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية؟

2.1. أهمية البحث

يُمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط التالية:

1.2.1 أهمية الموضوع البحثي الذي يستهدفه البحث الحالي وهو المسؤولية الاجتماعية، حيث تعاطف مستوى الاهتمام به في السنوات القليلة الماضية بسبب الحاجة الضرورية للاهتمام بمستوى تطبيقه في المؤسسات نظراً لدوره الهام في المجتمعات المعاصرة كونه

مؤشر هام لتمكين المؤسسات من النمو والبقاء في الأسواق على المستوى المحلي والعالمي، وبسبب العولمة التي تستلزم الالتزام بمختلف مبادئ وعمليات المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة لأهمية مجال المسؤولية الاجتماعية في تعزيز المكانة التنافسية للمنظمات والمؤسسات في بيئة العمل.

2.2.1 يُعتبر البحث الحالي استكمالاً لجهود الباحثين في البحث في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية بهدف تعزيز عجلة المسؤولية الاجتماعية ودورها العام في تنمية مؤسسات المجتمع وتطوير وتحسين مستوى أدائها.

3.2.1 البحث الحالي سيزود صانعي القرار في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية بمعلومات هامة حول كل من:

1.3.2.1 مستوى تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي في حال وجود ضعف في مستوى التطبيق فيمكن لصانعي القرار التركيز على جوانب الضعف في التطبيق واتخاذ الإجراءات والاستراتيجيات المناسبة لتفعيل مستوى التطبيق.

2.3.2.1 معوقات تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي لفت انتباه صانعي القرار بأبرز هذه المعوقات من أجل تصميم الخطط واتخاذ الإجراءات التي تكفل التغلب على هذه المعوقات.

3.1. أهداف البحث

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

1.3.1 التعرف على مستوى تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية (المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي) في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية.

2.3.1 الكشف عن معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية.

3.3.1 تقديم مجموعة من المقترحات التي يُمكن من خلالها التغلب على المعوقات التي تواجه تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية.

4.1. فرضيات البحث

يسعى البحث الحالي إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

1.4.1 يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة بخصوص مستوى تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية (المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي) في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة.

2.4.1 يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة بخصوص معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة.

5.1. حدود البحث

يتضمن البحث مجموعة من الحدود التالية:

1.5.1 الحد الموضوعي: حيث يقتصر موضوع البحث الحالي على الكشف عن معوقات تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية.

2.5.1 الحد المكاني: حيث سيتم تطبيق البحث الحالي في المؤسسات العمومية الاقتصادية في ولاية الشلف

3.5.1 الحد البشري: حيث سيتم تطبيق البحث الحالي على القادة الاداريين العاملين في المؤسسات العمومية في الجزائر.

4.5.1 الحد الزمني: استمر البحث الحالي من 1 افريل الى 31 ماي في العام 2022م.

2. الاطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

تتعدد التعريفات ذات العلاقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات، إذ لم يتم الاتفاق على تعريف موحد لهذا المصطلح ولكن كافتها اتفق على أن المبدأ العام الذي تقوم عليه المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات بممارساتها هو بوضع مصلحة المجتمعات وتنميتها هدفاً أمام كل مؤسسة وفق امكانياتها.

إذ عرفها(الخالدي، 2010، صفحة 77)المسؤولية الاجتماعية بأنها قدرة المؤسسة بتحقيق أهدافها ونيل الأرباح المتوقعة الى جانب احترام التزامها تجاه الجمهور كالمساهمين والعاملين والموزعين وغيرهم.

وفي تعريف المنظمة العالمية للمعايرة (الأيزو) فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تشير الى مسؤولية المنظمة عن نشاطاتها تجاه مجتمعها وحرصها على اختيار الأنشطة التي تنسجم مع منفعة المجتمع، إذ تقوم المسؤولية الاجتماعية على احترام الانظمة والقوانين، واحترام الأخلاقيات في الأداء والسلوك في ممارسات المنظمة اليومية (Michel & françoise, 2007, p. 23)

وبناءً على التعريفين السابقين وتعريفات أخرى، يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها السلوكيات الاخلاقية وتحمل المسؤولية من المنظمة تجاه مجتمعها وأصحاب المصلحة من عاملين ومستهلكين وبيئة ومجتمع، وهو ما يعزز دور المنظمة في المجتمع ويحسن نوعية بيئة العمل المحيطة.

2.2 عناصر المسؤولية الاجتماعية

يتوفر عدد من العناصر المكونة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وبحسب كارول (Carrol) تتضمن المسؤولية الاجتماعية أربعة عناصر رئيسية ويمكن تلخيصها كالتالي(نصر الدين بن مسعودة و كنوش، 2012، الصفحات 3-4):

- المسؤولية الاقتصادية: وتشتمل على كافة المسؤوليات المتعلقة بتحسين الأداء بما يضمن زيادة ربحية الشركات ودعم ميزتها التنافسية، ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية لممارساتها، وضمان استمرار تحقيق الأرباح.
- المسؤولية القانونية: تشتمل على تحقيق الانسجام مع الدولة والقانون وتحقيق الأوامر المحلية، وتنفيذ القوانين ذات العلاقة بصالح المجتمع، بالالتزام بالقوانين وتوفير الخدمات ذات العلاقة بالحفاظ على الحد المنطقي للمنظمات القانونية.

- المسؤولية الأخلاقية: وتتجسد بموائمة ممارسات المؤسسة بقوانينها وأنظمتها وسياساتها مع عادات المجتمع ومبادئه الأخلاقية.
- المسؤولية الإنسانية: هو أن تتسجم ممارسات المؤسسة مع توقعات المجتمع الإنسانية، من خلال مشاركة أفراد المؤسسة من مدراء ومساهمين وعاملين بأنشطة المجتمع الطوعية.

3.2 معوقات المسؤولية الاجتماعية

يمكن تلخيص معوقات المسؤولية الاجتماعية بناءً على عدد من الدراسات السابقة بصورة مختصرة بمعوقات داخلية وخارجية، ويمكن تمثيل المعوقات الداخلية بنقص الامكانيات والخبرات لدى العاملين، محدودية الجهود التسويقية، وقلة خبرة الادارة وعدم مناسبة الأنظمة المؤسسية. بينما تتجسد المعوقات الخارجية مثل وجود تشريعات تحد من نشاط هذه المؤسسات، الى جانب عدم وجود الدعم الكافي من الحكومة لمثل هذه الممارسات، الى جانب عدم اهتمام المؤسسات ببرامج المسؤولية الاجتماعية، إذ أن دوافع تطبيق المسؤولية الاجتماعية يقوم على المعتقدات الشخصية للإدارة العليا (مروة، 2018، الصفحات 105-103)

وفي دراسة أجراها (مطالي و شيخاوي، 2019، الصفحات 60-61) فتجسدت معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديدا بقلة الوقت المخصص لتطبيق مثل هذه البرامج، وقلة الميزانية المخصصة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية، وقلة الثقافة المؤسسية ووعي المؤسسات بأهمية توظيف ممارسات المسؤولية الاجتماعية.

ومنما يمكن استنتاج تعدد المعوقات التي قد تحد من التوظيف الفاعل لمبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات، وفي هذه الدراسة وفي الجانب التحليلي منها سيتم التفصيل بشكل أكبر حول معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات عامة وتحديداً في المؤسسة العمومية الجزائرية

6.2 الدراسات السابقة:

في دراسة أجرتها (مروة، 2018، الصفحات 89-108) بعنوان: " معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" إذ هدفت الدراسة الى تمحيص واقع تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ومعيقات تطبيقها، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي بمراجعة أقرب الدراسات للموضوع. وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها عدم اعتبار المسؤولية الاجتماعية جزءاً أساسياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لاعتبار الالتزام الاجتماعي انعكاس للالتزام البيئي.

وفي دراسة (الأحمد و يارا، 2016، الصفحات 375-393) بعنوان: " واقع معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة :

دراسة تطبيقية علمية من الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية" إذ جاءت هذه الدراسة بهدف الكشف عن واقع تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية بدايةً إلى جانب الكشف عن معوقات الإفصاح عن ممارساتها في المؤسسات المالية السورية، ولتحقيق

أهداف الدراسة تم تجميع البيانات من 29 شركة مسجلة وتم توزيع الاستبيان على مدراء الشركات فيها ، وأظهرت نتائج الدراسة وجود العديد من القوانين والتشريعات التي نظمت عمل شركات الأعمال في سوريا في مجال المسؤولية الاجتماعية، كما أظهرت نتائج الدراسة من أبرز معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هي ضعف التشريعات المتعلقة بها ، وضعف ثقافة المجتمع بمفهومها ومبادئها، والأثر السلبي للتكاليف المفروضة للإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية بالانعكاس على ربحية الشركة العام.

كما جاءت الدراسة التي أجراها (عجيلات، 2012، الصفحات 1-135) بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية في العلاقات العمومية في شركات الاتصالات الأردنية : دراسة حالة شركة الاتصالات الأردنية" بهدف الكشف عن دور العلاقات العمومية في توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية وتحديداً في شركات الاتصالات الأردنية، بالكشف عن مفهومها وممارساتها ومستوى وعي المستفيدين ببرامجها. وقد تم توظيف المنهج الوصفي المسحي بتوزيع أداة الدراسة على عينة قدرها 432 فرداً من زبائن الشركة في ثلاث محافظات أردنية ألا وهي عمان ومادباواريد. وبينت نتائج الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية بوظائفها احتلت مكانة متوسطة في الهيكل الإداري باعتبارها أحد الأشكال المستحدثة للعلاقات العمومية في شركة الاتصالات الأردنية، كما وأوضحت الدراسة أن استراتيجية الشركة تقوم على مبادئ التنمية المستدامة في المجتمع ، ودعم المشروعات الصغيرة في المجال وأخيراً توفير ونشر الانترنت.

وفي دراسة أجراها كل من (الروابدة و عبابنة ، 2010، الصفحات 115-154) بعنوان : " مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية ومعوقات تطبيقها في المؤسسات العمومية بالأردن" ، إذ هدفت الدراسة للكشف عن مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية والمعوقات التي تحد من توظيفها في مؤسسات الأردن وتحديداً المؤسسات العمومية ، من خلال الكشف عن اتجاهات العاملين بها، وتم توزيع 240 استبانة للعاملين سواء أكان موظفين أو رؤساء أقسام أو مدراء وتم استرجاع 182 استبانة منها، وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الأردنية كانت بدرجة متوسطة، كما وبيّنت الدراسة أن من أهم معوقات توظيف المسؤولية الاجتماعية تمثلت بقلّة الدعم المادي من قبل الإدارة، وقلّة توفير البرامج التدريبية المتخصصة، ومنها أوصت الدراسة بأهمية تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية والتشريعية للمؤسسات التي تطبق المسؤولية الاجتماعية بممارساتها، وضرورة تقديم الدعم المالي من قبل الإدارة العليا، وضرورة توفير برامج تدريبية متخصصة في المجال.

ويظهر من الدراسات أعلاه اهتمام العديد من الدراسات السابقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية من عدة جوانب، على الرغم من قلّة الدراسات التي تناولت دراسة معوقات توظيف المسؤولية الاجتماعية، مما يوضح الحاجة الى اجراء المزيد من الدراسات وخاصة التي تتناول تمحيص وتفصيل معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات، ونظراً لأن دراستنا تهتم بالمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية فذلك يعطيها تميزاً نظراً لقلّة الدراسات المتخصصة هناك تحديداً، الى جانب اهتمامها بأخذ آراء القيادة الادارية تحديداً مما يزيد من موثوقيتها وأهميتها نتائجها.

3. الإطار التطبيقي للدراسة 1.3 منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والحقائق، إلى جانب ذلك سيتم استخدام أساليب البحث الكمية، حيث سيقوم الباحثان بإعداد أداة الاستبيان وتوزيعها على عينة من القادة الاداريين (المدراء، نواب المدراء، رؤساء الدوائر ..) في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية.

2.3 عينة ومجتمع البحث

سيفتصر مجتمع الدراسة الحالية على المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، فتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من القادة الاداريين للمؤسسات العمومية الاقتصادية في ولاية شلف ، فقد قام الباحثان باختيار عينة عشوائية مكونة من (150) قائدا اداريا من مختلف المؤسسات العمومية الاقتصادية في ولاية الشلف (اتصالات الجزائر، موبيليس ، سونالغاز ، الجزائرية للمياه ، الديوان الوطني للتطهير ، مؤسسة الاسمنت و مشتقاته ، ديوان الترقية و التسيير العقاري ،مجمعيدفندوس وحدة الشلف،) وقاما بتوزيع الاستبيان عليهم ، كما تم استعادة جميع الاستبيانات وخضعت لعملية التحليل، والجدول (1) يوضح وصف وتقسيم عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديمغرافية:

جدول 1: وصف خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	تقني سامي	19	12.7%
	ليسانس/ مهندس	104	69.3%
	ماستر / ماجستير	22	14.7%
	دكتوراه	5	3.3%
	مجموع	150	100%
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	51	34%
	من 5-10 سنوات	33	22%
	أكثر من 10 سنوات	66	44%
	المجموع	150	100%

المصدر: من اعداد الباحثين وفقا لمخرجات التحليل في البرنامج الاحصائي spss

يتضح من الجدول (1) السابق أن متغير المؤهل العلمي (الدرجة العلمية)؛ فيتبين أن جميع أفراد عينة الدراسة من الفئة المتعلمة، ممن يمتلكون بحد أدنى درجة ليسانس او مهندس بنسبة كبيرة وصلت إلى (69.3%)، تلاها من يمتلكون درجة الماستر او الماجستير بنسبة (14.7%)، تلاها من يمتلكون درجة تقني سامي بنسبة (12.7%)، ومن يمتلكون درجة الدكتوراه بنسبة أقل وهي (3.3%). وفيما يتعلق بمتغير الخبرة، فقد شكل القادة الاداريون المشاركين في الدراسة ممن تراوحت سنوات خبرتهم أكثر من (10) سنوات النسبة الأكبر من العينة (44%) في حين تلاها الفئة التي تمتلك خبرة أقل من (5) سنوات بنسبة (34%)، وصولاً إلى النسبة الأقل منممن يمتلكون خبرة بين (5) إلى (10) سنوات بنسبة (22%)، وهو ما يعطي انطباعاً عن أن عينة الدراسة جميعهم من أصحاب الكفاءات العالية والتعليم

المتقدم، وممن يمتلكون المعرفة والخبرة والقادرون على تقييم واقع معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية والإجابة عن تساؤلات البحث بمصداقية وكفاءة عالية.

3.3 أداة البحث

لتحقيق أهداف البحث وللإجابة عن تساؤلاته تم تصميم أداة الاستبيان للكشف عن واقع معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية، وذلك من خلال الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، ولقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من ثلاث أقسام رئيسية هي:

1.3.3 القسم الأول: اشتمل على المعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة (المستوى التعليمي، سنوات الخبرة).

2.3.3 القسم الثاني: اشتمل على (24) فقرة تقيس مستوى تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية (المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي) في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية، واشتمل على ثلاثة أبعاد، وهي:

1.2.3.3 المحور الأول: المساءلة: وتضمن (7) فقرة.

2.2.3.3 المحور الثاني: الشفافية: وتضمن (6) فقرة.

3.2.3.3 المحور الثالث: الجانب الأخلاقي: وتضمن (11) فقرة.

3.3.3 القسم الثالث: اشتمل على (10) فقرات تقيس معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية.

4.3.3 صدق الأداة وثباتها

للتأكد من صدق محتوى الاستبيان الظاهري، تم عرضه في صورته الأولية على مجموعة من الاساتذة المتخصصين في مجال الإدارة، لإبداء ملاحظاتهم حول عبارات الاستبانة، بحيث قاموا بإبداء آرائهم حول مدى صحة الصياغة اللغوية لعبارات الاستبانة، ومدى ملائمة مفردات الاستبانة لعينة الدراسة، فضلا عن مدى صلاحية كل عبارة لقياس ما وضعت لقياسه. قام الباحثان بالأخذ بآراء المحكمين وتوجيهاتهم، حيث حذف وأضاف بعض الفقرات، وأجرى بعض التعديلات وفقاً لملاحظاتهم وتوجيهاتهم، ووضعت الأداة في صورتها النهائية وفقاً لتعديلات المحكمين وآرائهم.

كما أنه تم حساب معامل ارتباط بيرسون لكل فقرة من فقرات الاستبيان والمحور الذي تنتمي إليه، وكذلك تم حساب معامل ارتباط كل محور بالدرجة الكلية للاستبيان، وذلك للتأكد من الصدق البنائي لمحاور الاستبيان. وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مبادئ المسؤولية الاجتماعية مع الأداة ككل ما بين (0.519-0.829) ومع المحاور ما بين (0.872-0.932)، كما تراوحت معاملات الارتباط فقرات معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية (0.446-0.717)، وهذا يدل على وجود معامل ارتباط قوي للمحاور والعبارات مع الاستبيان، حيث أنها جميعها معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لأغراض تطبيق الدراسة.

أما فيما يتعلق بثبات الاستبانة فقد تم حساب الثبات لكل بعد من أبعاد الاستبانة وللإستبانة ككل، وذلك باستخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا (Alpha Cronbach) بعد تجريبيها على عينة استطلاعية خارجة عن عينة البحث، مكونة من 30 مديراً كم مدرء المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية ومن خارج عينة الدراسة، والجدول (2) يبين معاملات ثبات ألفا لأبعاد الاستبانة والاستبانة ككل.

جدول 1: معاملات ثبات كرونباخ ألفا لأبعاد الاستبانة والاستبانة ككل

المحور	عدد الفقرات	كرونباخ الفا
المساءلة	7	0.904
الشفافية	6	0.879
الجانب الأخلاقي	11	0.947
مبادئ المسؤولية الاجتماعية	24	0.963
معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية	10	0.700
الاستبيان ككل	34	0.870

المصدر: من اعداد الباحثين وفقا لمخرجات التحليل في البرنامج الاحصائي spss

يظهر من الجدول (2) السابق أن قيم معاملات كرونباخ ألفا لمحاور الدراسة مرتفعة ومقبولة، فبلغت (0.904) للمحور الأول: المساءلة، وللمحور الثاني: الشفافية بلغت (0.879)، وللمحور الثالث: الجانب الاخلاقي بلغت (0.947)، كما بلغت قيمة كرونباخ الفا لمبادئ المسؤولية الاجتماعية (0.963)، كما بلغت قيمة كرونباخ الفا لمعوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية (0.700)، كما بلغت قيمة كرونباخ ألفا للاستبيان ككل (0.870)، ويدل على أن هناك ثباتا عاليا لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الاستبانة، مما يشير الى فهمهم لعبارات الاستبيان وامكانية التعامل مع الاستبيان بدرجة عالية من الثقة، أي أن هناك درجة مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق استبانة تقييم واقع معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية.

5.3.3 الوزن النسبي وتصحيح الاستبانة

تم استخدام مقياس ليكرت ذو التدرج الخماسي لتصحيح الاستبيان وفقاً للدرجات التالية التي يختارها المستجيبين كما يبينها التقسيم التالي في جدول (3) للحكم على المتوسطات الحسابية:

جدول 2: مقياس المتوسطات الحسابية وتفسيرها

منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
1-1.80	1.81-2.6	2.61-3.40	3.41-4.20	4.21-5

6.3.3 المعالجات الإحصائية

قام الباحثان باعتماد برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) للإجابة عن أسئلة الدراسة الأساسية وتحليل البيانات التي تم جمعها أثناء الدراسة لتحقيق الأهداف، وذلك باستخدام الاختبارات الاحصائية التالية:

- اختبار كرونباخ ألفا: (Cronbach Alpha) بحيث تم تطبيقه للتأكد من مدى اتساق المحاور التي طُبِّقت فيها أداة الدراسة مع المتغيرات التي سعت لاختبارها.

- حساب معامل ارتباط بيرسون " Pearson "، وذلك للتأكد من الصدق البنائي للاستبيان.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة الديموغرافية .
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أداة الدراسة: لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة من أجل الكشف عن متوسط الإجابات لكل متغير بالإضافة الى استخدامه في وصف كل عبارة من العبارات الواردة في الاستبانة، وللإجابة عن تساؤلات الدراسة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفروق بين متوسطات وجهات نظر القيادة الادارية وتقديراتهم لواقع معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة.

4.3 نتائج الدراسة ومناقشتها

استخرج الباحث النتائج من تحليل البيانات المجمع من أداة البحث (الاستبيان) وربطها بأسئلة الدراسة وأهدافها. حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية، وتسليط الضوء على معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية وأوجه الشبه والاختلاف في استجابات القيادة الادارية وفقاً للخبرة والمستوى التعليمي، وتم تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها بالإضافة إلى فرضيات الدراسة من خلال النتائج التالية:

1.4.3 عرض ومناقشة نتائج السؤال الأول: ما مستوى تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية (المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي) في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل من محور المساءلة، ومحور الشفافية، ومحور السلوك الاخلاقي، واستخدم مقياس المتوسطات الحسابية الوارد في الجدول (3) السابق لتفسير هذه المتوسطات ودلالاتها، والجدول (4) و(5) و(6) التالية توضح هذه النتائج:

1.1.4.3 المحور الأول: المساءلة

جدول 3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى المساءلة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تقيس المؤسسة آثار أعمالها على البيئة الداخلية.	4.17	0.86	3	مرتفعة
2	تقيس المؤسسة آثار أعمالها على البيئة الخارجية.	3.35	1.12	6	متوسطة
3	توفر المؤسسة التقارير التي توضح آثار أعمالها لكافة الأطراف المتأثرة.	3.38	1.08	5	متوسطة
4	تقدم المنظمة مقاييس كمية للأداء البيئي وتوثق النتائج التي تعكس مستوى الأداء.	4.13	0.93	4	مرتفعة
5	تقدم المنظمة مقاييس كمية للأداء الاجتماعي وتوثق النتائج التي تعكس مستوى الأداء	3.34	1.28	7	متوسطة

معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية

مرتفعة	2	0.74	4.17	تُقيّم المنظمة باستمرار نتائج أنشطتها على كل من المجتمع والبيئة والاقتصاد	6
مرتفعة	1	0.82	4.19	تحرص المؤسسة على الالتزام بالإجراءات المناسبة لتجنب تكرار الآثار السلبية الناتجة عن أنشطتها	7
مرتفعة	-	0.50	3.82	المحور (المساءلة) ككل	

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات التحليل في البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من جدول (4) أن المتوسطات الحسابية التي تقيس المساءلة في مبادئ المسؤولية الاجتماعية قد تراوحت بين (3.34-4.19) وبدرجة (متوسطة ومرتفعة)، حيث جاءت الفقرة رقم (7) التي نصت على "تحرص المؤسسة على الالتزام بالإجراءات المناسبة لتجنب تكرار الآثار السلبية الناتجة عن أنشطتها" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.19) وبانحراف معياري (0.82)، وبدرجة (مرتفعة)، في حين جاءت الفقرة رقم (6) التي نصت على "تُقيّم المنظمة باستمرار نتائج أنشطتها على كل من المجتمع والبيئة والاقتصاد." في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.17) وبدرجة (مرتفعة)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) التي نصت على "تقدم المنظمة مقاييس كمية للأداء الاجتماعي وتوثق النتائج التي تعكس مستوى الأداء" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.34) بدرجة (متوسطة). كما بلغ المتوسط العام للمساءلة في مبادئ المسؤولية الاجتماعية (3.82) وانحراف معياري (0.50)، وهو ما يبين أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على أهمية المساءلة في مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية.

2.1.4.3 المحور الثاني: الشفافية

جدول 5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الشفافية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الإدارية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تُفصح المؤسسة عن سياساتها في العمل	3.39	1.31	4	متوسطة
2	تُفصح المؤسسة عن قراراتها في العمل	4.19	0.92	1	مرتفعة
3	تُفصح المؤسسة عن أنشطتها المسؤولة عنها	4.18	0.91	2	مرتفعة
4	تُفصح المنظمة عن التأثيرات المحتملة لأنشطتها على كل من البيئة والمجتمع	3.38	1.21	5	متوسطة
5	يُتاح لمختلف الفئات المتأثرة إمكانية الوصول للمعلومات المتعلقة بأنشطة المنظمة وقراراتها	4.16	1.03	3	مرتفعة
6	تحرص المؤسسة على تقديم المعلومات في الوقت المناسب	3.35	1.43	6	متوسطة
مرتفعة	المحور (الشفافية) ككل	3.77	0.62	-	

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات التحليل في البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من جدول (5) أن المتوسطات الحسابية التي تقيس الشفافية في مبادئ المسؤولية الاجتماعية قد تراوحت بين (3.35-4.19) وبدرجة (متوسطة ومرتفعة)، حيث جاءت الفقرة رقم (2) التي نصت على "تُفصح المؤسسة عن قراراتها في العمل." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.19) وبانحراف معياري (0.92)، وبدرجة (مرتفعة)، في حين جاءت

الفقرة رقم (3) التي نصت على "تُفصح المؤسسة عن أنشطتها المسؤولة عنها." في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.18) وبدرجة (مرتفعة)، بينما جاءت الفقرة رقم (6) التي نصت على "تحرص المؤسسة على تقديم المعلومات في الوقت المناسب." في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.35) بدرجة (متوسطة). كما بلغ المتوسط العام للشفافية في مبادئ المسؤولية الاجتماعية (3.77) وانحراف معياري (0.62)، وهو ما يبين أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على أهمية الشفافية في مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية.

3.1.4.3 المحور الثالث: الجانب الاخلاقي

جدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الجانب الأخلاقي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تُبني المؤسسة سلوكها على أخلاقيات الأمانة	4.17	0.94	8	مرتفعة
2	تُبني المؤسسة سلوكها على أخلاقيات العدل	4.19	1.05	6	مرتفعة
3	تُبني المؤسسة سلوكها على أخلاقيات التكامل	4.18	0.97	7	مرتفعة
4	تُحدد المؤسسة قيمها ومبادئها بصورة واضحة	4.67	0.50	2	مرتفعة جداً
5	تحرص المؤسسة على وضع هياكل حكومية تُعزز من مستوى السلوك الأخلاقي في المؤسسة	3.34	1.30	11	متوسطة
6	تُشجع المنظمة باستمرار العاملين على الالتزام بمعايير السلوك الأخلاقي	4.64	0.55	4	مرتفعة جداً
7	تُنشئ المنظمة آليات رقابية لمراقبة مستوى تطبيق معايير السلوك الأخلاقي	3.35	1.25	10	متوسطة
8	تُحترم المؤسسة مصالح الأطراف المعنية	4.65	0.58	3	مرتفعة جداً
9	تُحترم المؤسسة مبدأ سيادة القانون	4.71	0.50	1	مرتفعة جداً
10	تُحترم المؤسسة المعايير الدولية للسلوك	4.17	0.98	9	مرتفعة
11	تُحترم المؤسسة مبادئ حقوق الإنسان	4.19	0.97	5	مرتفعة
	المحور (الجانب الاخلاقي) ككل	4.21	0.46	-	مرتفعة جداً

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات التحليل في البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من جدول (6) أن المتوسطات الحسابية التي تقيس الجانب الاخلاقي في مبادئ المسؤولية الاجتماعية قد تراوحت بين (4.19-4.46) وبدرجة (مرتفعة ومتوسطة ومرتفعة جداً)، حيث جاءت الفقرة رقم (9) التي نصت على "تُحترم المؤسسة مبدأ سيادة القانون." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.71) وبانحراف معياري (0.50)، وبدرجة (مرتفعة جداً)، في حين جاءت الفقرة رقم (4) التي نصت على "تُحدد المؤسسة قيمها ومبادئها بصورة واضحة." في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.67) وبدرجة (مرتفعة جداً)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) التي نصت على "تحرص المؤسسة على وضع هياكل حكومية تُعزز

من مستوى السلوك الأخلاقي في المؤسسة." في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي (3.34) بدرجة (متوسطة). كما بلغ المتوسط العام للجانب الاخلاقي في مبادئ المسؤولية الاجتماعية (4.21) وانحراف معياري (0.46)، وهو ما يبين أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على أهمية الجانب الأخلاقي في مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية.

2.4.3 عرض ومناقشة نتائج السؤال الثاني: ما معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المعوقات التي تعيق توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية، وكانت النتائج كما يتضح في الجدول (7) التالي:

جدول 7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمعوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	عدم كفاية البرامج التدريبية في مجال أهمية تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.	2.78	1.43	5	متوسطة
2	عدم وجود نشرات توعوية تُعزز من ممارسة العاملين لمبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.	2.75	1.42	6	متوسطة
3	ضعف مستوى معرفة العاملين بالآثار السلبية الناتجة عن عدم تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.	2.85	1.42	1	متوسطة
4	عدم وجود مقاييس مهنية يتم تطبيقها باستمرار لتقييم مستوى تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية مما يقلل من توجه العاملين نحو تطبيقها.	2.34	1.32	10	منخفضة
5	عدم وجود عقوبات قانونية تُفرض على المؤسسات العمومية التي لا تلتزم بتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية.	2.82	1.42	3	متوسطة
6	عدم وجود آليات رقابية لمراقبة مستوى تطبيق معايير السلوك الأخلاقي.	2.75	1.41	7	متوسطة
7	صعوبة وصول الفئات المتأثرة إلى المعلومات المتعلقة بأنشطة المنظمة وقراراتها.	2.37	1.38	9	منخفضة
8	تغفل المنظمة تقييم نتائج أنشطتها على كل من المجتمع والبيئة والاقتصاد.	2.84	1.41	2	متوسطة
9	تُهمل المؤسسة قياس آثار أعمالها على البيئة الداخلية والخارجية.	2.69	1.44	8	متوسطة
10	لا تلتزم المؤسسة باتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب تكرار	2.81	1.40	4	متوسطة

معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية

متوسطة	-	0.67	2.70	الآثار السلبية الناتجة عن بعض أنشطتها.
				المحور (معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية) ككل

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات التحليل في البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من جدول (7) أن المتوسطات الحسابية التي تقيس معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية قد تراوحت بين (2.34-2.85) وبدرجة (منخفضة ومتوسطة)، حيث جاءت الفقرة رقم (3) التي نصت على "ضعف مستوى معرفة العاملين بالآثار السلبية الناتجة عن عدم تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.85) وبانحراف معياري (1.42)، وبدرجة (متوسطة)، في حين جاءت الفقرة رقم (8) التي نصت على "تغفل المنظمة تقييم نتائج أنشطتها على كل من المجتمع والبيئة والاقتصاد." في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.84) وبدرجة (متوسطة)، بينما جاءت الفقرة رقم (4) التي نصت على "عدم وجود مقاييس مهنية يتم تطبيقها باستمرار لتقييم مستوى تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية مما يقلل من توجه العاملين نحو تطبيقها." في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.34) بدرجة (منخفضة). كما بلغ المتوسط العام للمعوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية (2.70) وانحراف معياري (0.67).

3.4.3 الإجابة عن فرضيات البحث:

1.3.4.3 الفرضية الأولى: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة بخصوص مستوى تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية (المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي) في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة.

وللإجابة عن الفرضية الأولى تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن الفروق الإحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة وتقديراتهم لواقع مستوى تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية (المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي) في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول 4: نتائج تحليل (One Way ANOVA) لمتغير المؤهل العلمي والخبرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيمة الدلالة Sig.
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.537	2	0.269	0.862	0.425
	داخل المجموعات	45.819	147	0.312		
	المجموع	46.356	149			
سنوات الخبرة	بين المجموعات	0.120	3	0.040	0.126	0.945
	داخل المجموعات	46.237	146	0.317		
	المجموع	46.356	149			

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات التحليل في البرنامج الإحصائي SPSS

كما يتبين من الجدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع مستوى تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية (المساءلة، الشفافية،

السلوك الأخلاقي) في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي أو الخبرة حيث كانت قيمة الدلالة لجميع هذه المتغيرات أكبر من (0.05)، وهو ما يدل على أن جميع القيادة الادارية باختلاف ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم متفقون على أهمية مستوى تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية (المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي) في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية.

2.3.4.3 الفرضية الثانية: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة بخصوص معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة.

وللإجابة عن الفرضية الثانية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن الفروق الإحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة وتقديراتهم لواقع معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول 9: نتائج تحليل (One Way ANOVA) لمتغير المؤهل العلمي والخبرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيمة الدلالة Sig.
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.191	2	0.095	0.208	0.812
	داخل المجموعات	67.269	147	0.458		
	المجموع	67.460	149			
سنوات الخبرة	بين المجموعات	0.902	3	0.301	0.660	0.578
	داخل المجموعات	66.558	146	0.456		
	المجموع	67.460	149			

المصدر: من إعداد الباحثين وفقاً لمخرجات التحليل في البرنامج الإحصائي SPSS

كما يتبين من الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي أو الخبرة حيث كانت قيمة الدلالة لجميع هذه المتغيرات أكبر من (0.05)، وهو ما يدل على أن جميع القادة الاداريين باختلاف مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم متفقون على واقع معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية.

4 الخاتمة:

يخلص هذا البحث إلى التحقيق في واقع معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الادارية، حيث أكدت النتائج إلى اتفاق القادة الإداريون وإدراكهم إلى أهمية الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، بحيث تعمل المؤسسة بمعايير عالية للأداء

البيئي وتوثق النتائج التي تعكس مستوى أدائهم، كما تعمل المؤسسة عن إفصاح عن قراراتها وسياساتها في العمل ويُنَّاح لمختلف الفئات العاملة في المؤسسة إمكانية الوصول للمعلومات المتعلقة بأنشطة المنظمة وقراراتها، كما أن المنظمة تُشجع باستمرار العاملين على الالتزام بمعايير السلوك الأخلاقي، فبالنَّالين تُنشئ المنظمة آليات رقابية لمراقبة مستوى تطبيق معايير السلوك الأخلاقي. كما بينت النتائج في الوقت نفسه أن هناك العديد من المعوقات سواء أكانت بشرية أم تقنية تقلل من فاعلية مبادئ المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر القيادة الإدارية، وهو ما تم تفسيره بأن مستوى ضعف معرفة العاملين بالآثار السلبية الناتجة عن عدم تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة من حيث عدم التزام المؤسسة باتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب تكرار الآثار السلبية الناتجة عن بعض أنشطتها.

وأكدت الدراسة في النهاية على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع مستوى تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية (المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي) في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الإدارية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي أو الخبرة وهو ما يدل على أن جميع القيادة الإدارية باختلاف ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم متفقون على أهمية مستوى تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية (المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي) في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الإدارية. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الإدارية وفقاً لمتغير المؤهل العلمي أو الخبرة وهو ما يدل على أن جميع القادة الإداريون باختلاف ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم متفقون على واقع معوقات توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القيادة الإدارية.

وفي النهاية، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، لم يتبق لها إلا اقتراح جملة من التوصيات العملية التي استوحاها الباحث من النتائج، وهي كما يلي:

- ضرورة وضع المؤسسات العمومية جهات رقابية، مهمتها التأكد من صحة المعلومات التي يتم تزويدها من قبل أن تقوم باتخاذ أي إجراء قانوني.

- ضرورة تنظيم المؤسسات العمومية مؤتمرات وندوات علمية التي تعنى بشرح مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

- ضرورة خلق آليات رقابية لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية من خلال حوكمة المؤسسات العمومية.

- ضرورة تأهيل وتطوير أداء العاملين على ممارسة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

- العمل على إزالة كافة أشكال المعوقات التي تواجه الشركات عند الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

المراجع

- ابراهيم الخالدي. (2010). المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية لمنظمات الأعمال المعاصرة. عمان: دار الاعلام للنشر والتوزيع.
- أحمد القرني. (2014). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في السعودية (آراء المراجعين الخارجيين والشركات). المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 10(3)، 453-472.
- الأحمد زع، و.، يارا، أ. (2016). واقع ومعوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة (دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الخاضعة لأحكام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-375، 393.
- الروابدة م، و.، عبابنة ر. (2010). مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية ومعوقات تطبيقها في المؤسسات العمومية في الأردن. مجلة العلوم الاجتماعية، 38(4)، 115-154.
- بن حمادة، أ. و.، بوركايب ن. (2022). معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كركيزة لتجسيد ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الجزائرية. المجلة الامريكية الدولية للعلوم الانسانية و الاجتماعية. 1-13،
- جباري ف، و.، العمراوي ز. (2019). معوقات تطبيق المسؤولية في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية بتعاونية الحبوب والبقول الجافة - تبسة. -دراسات اقتصادية. 87-98، 11(1)،
- عجيلات ف. (2012). المسؤولية الاجتماعية في العلاقات العامة شركات الاتصالات الأردنية دراسة حالة شركات الاتصالات الاردنية. رسالة ماجستير-1، 135. جامعة الشرق الأوسط كلية الاعلام، الأردن.
- محمد الصالح فروم. (2018). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية من جهة نظر متخذي القرار دراسة حالة قطب المحروقات لولاية سكيكدة. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 1(2)، 172-188.
- مروة ي. (2018). معوقات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة مينا للدراسات الاقتصادية. 89-108، 1(1)،
- مطالي ل، و.، شيخاوي س. (2019). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الاعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مفاهيم ودوافع ومعوقات. مجلة منهل الاقتصادي. 49-62، 2(2)،
- مقدم وهيبية، و بشير بكار. (2013). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، 7(1)، 5-27.
- نصر الدين بن مسعودة، و محمد كنوش. (2012). واقع وأهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية. الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال، 4-3. بشار، الجزائر.

- Michel, c., & françoise, q.-l. (2007). la responsabilité d'entreprise . paris: éditions la découverte.